«الوطني المصري» يولم على شرف رئيس «الغرفة» والوفد المرافق له بمناسبة زيارته الأولى للقاهرة بعد ثورة 25 يناير

الغانم لـ «الأنباء»: الكويت أول دولة خليجية نفذت مشاريع في مصر

أقام البنك الوطني المصري، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، حفل استقبال وعشاء على شرف الوفد الاقتصادي الكويتي الذي يزور مصر برئاسة رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم، وذلك تلبية لدعوة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، حيث ضم الوفد الكويتي ناصر مساعد الساير ممثلا لاتحاد المصارف الكويتية ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر، بالإضافة الى أعضاء الغرفة وممثلين عن الهيئة العامة للاستثمار واتحاد الصناعات واتحاد السياحة والسفر.

وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم في تصريحات خاصة لـ «الأنباء»: «ان هذه الزيارة تحظى بمباركة وتشجيع وترحيب لدى القيادة السياسية في البلدين الشقيقين وعلى أرفع المستويات».

وأشار إلى ان الوفد الاقتصادي الذي يضم رجال أعمال ورؤساء اتحادات متعددة، سيلتقي خلال الزيارة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي، ورئيس الوزراء المصري د.عصام شرف وعددا من الوزراء، وممثلي هيئة الاستثمار المصرية.

وذكر الغانم ان العلاقات الاستثمارية مع مصر لها تاريخ طويل، مشيرا إلى ان الكويت تعتبر أول دولة خليجية نفذت استثمارات في مصر وبالتالي أصبح هناك ترابط بين العائلة الاقتصادية المصرية والكويتية، مضيفا بأن زيارة الوفد الكويتي تأتي تعبيرا عن ثقة القطاع الخاص الكويتي في الاقتصاد المصري، وقدرته على عبور جسر التغيير بكل اقتدار.

وأشار رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى أن الاستثمارات الكويتية في مصر تحظى بأعلى مستويات التشجيع والضمان على الصعيدين الرسمي والشعبي باعتبارها تشكل الأساس القوي لشراكة تنموية حقيقية بين البلدين، خاصة أن هذه الاستثمارات تعود جذورها إلى الاربعينيات من القرن الماضي، وهي استثمارات التزمت طوال هذه المدة باحترام القانون ومصلحة البلاد، حيث تحظى لدى الشعب المصري وقيادته بتفهم عميق لدورها التنموي.

علي الغانم وعصام الصقر وياسر حسن خلال الحفل (ناصر عبدالسيد)

السفير الكويتي في القاهرة د.رشيد الحمد متوسطا جواد بوخمسين وأحد رجال الأعمال المصريين

د.رشيد الحمد متبادلا الأحاديث الودية مع بعض الحضور

وأعرب الغانم عن تفاؤله بمستقبل مصر بعد ثورة 25 يناير، مؤكدا: «ان هناك نتائج ايجابية لصالح مصر لذلك كان لزاما علينا ان نأتي إلى مصر بوفد اقتصادي رفيع المستوى ومجموعة من رجال الأعمال لنؤكد ثقتنا بالاقتصاد المصري ونشجع القطاع الاستثماري الكويتي بقدر المستطاع ان يساهم في عودة الاقتصاد المصري وذكر الغانم ان تلك المبادرة ونجاحها سيفتح الباب أمام الدول العربية لتخطو خطواتنا وخاصة دول الخليج».

ونفى الغانم سحب اي استثمارات كويتية من مصر، مؤكدا تشجيع الاستثمار الخاص الكويتي بالاستمرار وزيادة حجم الاستثمارات في مصر، مشيرا الى ان: «وفدا بهذا المستوى من رجال الأعمال الكويتيين ووفد غرفة التجارة والصناعة يؤكد تأييد حكومة الكويت لمزيد من الاستثمارات في مصر».

ومن جانبه، أكد سفيرنا بالقاهرة د.رشيد الحمد ان الكويت من أهم الدول المستثمرة في مصر، حيث تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية من حيث حجم الاستثمارات، ويصل عدد المشروعات الاستثمارية الكويتية المشتركة المقامة في مصر إلى 460 مشروعا استثماريا، يبلغ إجمالي رأسمالها نحو 25 مليار جنيه مصري، وتبلغ قيمة المساهمة الكويتية فيها 9,3 مليارات جنيه موزعة على القطاعات المختلفة، مشيرا الى وجود شركات كويتية عديدة تعمل في مصر ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين، وان من أهم القطاعات التي يستثمر فيها رجال الأعمال الكويتيون هي: العقارات والسياحة والصناعة والصرافة والصناعات الغذائية والعقارية وكذلك المجال السياحي واوضح ان أهم المشروعات الاستثمارية السياحية مشروع مارينا مرسى علم بميناء رأس غارب لمجموعة الخرافي، ومشروع الشركة العالمية لإنتاج مواسير نقل البترول، والغاز ببورسعيد، ومشروع مجمع تكنولوجيا المعلومات.

بدوره، قال نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر: «ان البنك أدرك منذ عدة سنوات أهمية السوق المصري واتساعه ليس فقط كعمق استراتيجي للكويت ولكن للمنطقة العربية لذا جاء قرارنا بدخول السوق المصري من خلال البنك الوطني المصري».

وأضاف الصقر ان الاستثمارات الكويتية في مصر شهدت نموا كبيرا خلال السنوات الماضية، حيث تعد الاستثمارات الكويتية في مصر استراتيجية طويلة الأجل، ملمحا الى ان المناخ الاستثماري في مصر سيشهد تحسنا ملحوظا من خلال زيادة حجم الاستثمارات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتحفيز دور القطاع الخاص، مؤكدا: «نحن من جانبنا في بنك الكويت الوطني وبالتعاون مع البنك الوطني المصري نبذل قصارى جهدنا في هذا الاتجاه».

وأكد العضو المنتدب للبنك الوطني المصري د.ياسر حسن ان زيارة الوفد الاقتصادي الكويتي لمصر تأتي في مرحلة دقيقة ومهمة تمر بها مصر والأمة العربية تحتاج الى تضافر الجهود بين مختلف الدول وبصفة خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والمح حسن الى أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي الذي يمثل قاسما مشتركا لكل الأنشطة الاقتصادية.

وأعلن حسن عن استعداد البنك لوضع كل إمكانياته وخبراته لخدمة الشركات المصرية والكويتية العاملة في مصر وكذلك الشركات الراغبة للدخول إلى السوق المصري، وأشار الى تمويل البنك للعديد من المشروعات الكويتية المستثمرة في مصر.

وأضاف ان مجموعة البنك الكويتي الوطني العريقة بما تمثله من ثقل على المستويين الدولي والاقليمي وخبرتها في السوق المصري الواعد لديها ميزات تنافسية تمكنها من المساهمة في توطيد أواصر التعاون بين مجتمعي الأعمال في البلدين في مختلف المجالات.

وقد حضر حفل «الوطني المصري» الذي أقيم على شرف الوفد الاقتصادي الكويتي الزائر، كل من رئيس الهيئة العامة المصرية للاستثمار أسامة صالح ورئيس مجموعة الخرافي في مصر م.ابراهيم صالح ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية في مصر احمد الوكيل والمستشار بسفارتنا بالقاهرة محمد المحمد وعدد كبير من رجال الأعمال المصريين.

● القاهرة ـ هناء السيد

«الوطني»: المناخ الاستثماري العالمي أكثر حذراً في عام 2011

قال بنك الكويت الوطني في تقريره حول مناخ الاقتصاد الدولي، ان المحللين أخذوا يراجعون توقعاتهم حول مستقبل الاقتصاد العالمي على ضوء صعود الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011 في بداية هذا العام، ثم ما لبثت ان عادت التحديات لتحد من شهيتهم على اتخاذ المخاطر الاستثمارية.

واشار «الوطني» الى ان الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والكارثة التي لحقت باليابان عقب الزلزال المريع الذي ضربها، جاءت لتضيف إلى مباعث القلق السابقة التي تتعلق بارتفاع أسعار السلع وأزمة الديون السيادية في أوروبا، وقد أدت هذه الأحداث الأخيرة إلى وقف التقدم الذي أحرزته أسواق الأسهم وإلى عكس بعض الارتفاعات في أسعار الفائدة نتيجة ازدياد التوجه إلى تجنب المخاطر، على الأقل لفترة من الزمن.

وقبل التطورات الأخيرة، توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بالأسعار الثابتة، بنسبة 4,4٪ هذا العام، مع نمو الاقتصاد الأميركي 3٪ والأوروبي 1,5٪، فيما توقع نمو اقتصاد الأسواق الناشئة بوتيرة أسرع تبلغ 6,5٪، رغم أن الأخير يتباطأ مع تبني الحكومات سياسات تشددية (الصين والهند وغيرهما) بهدف تجنب النمو المفرط في النشاط الاقتصادي وضبط ارتفاع معدلات التضخم. وفي حين يمكن خفض تقديرات نمو هذه الاقتصادات قليلا، إلا أنه يتوقع أن يبقى النمو العالمي عند حدود 4٪.

واشار «الوطني» الى ان بيت القصيد يكمن في النظرة إلى المخاطر، فالمخاطر المحيطة بالنمو تزداد، إذ ان ارتفاع أسعار النفط والتحديات الجيوسياسية والتوقف المحتمل في الإمداد الصناعي من اليابان كلها عوامل تلقي بظلالها على مستويات الإنفاق والنشاط الاقتصادي، لكن ذلك لا ينعكس على التضخم، فارتفاع أسعار النفط والتوقف في التصنيع يستمران في تعزيز احتمالات ارتفاع الأسعار (اليابان تصنع العديد من القطع التي تستخدم في الإنتاج في أماكن أخرى، بما فيها أوروبا والصين، ما قد يؤدي إلى وقف الإنتاج أو رفع الأسعار، أو كليهما»، وفي المحصلة، أصبح المناخ الاستثماري أكثر حذرا.

وفي الولايات المتحدة، نما الناتج المحلي الإجمالي بواقع 3,1٪ في الربع الأخير من العام 2010، وشهد العام الماضي تحسنا ملحوظا رغم أن سوق العمل لم يظهر تحسنا بعد. وقد سجل قطاعا التصنيع والتصدير- ومازالا- أداء جيدا جدا، إذ تظهر مؤشرات مديري الشراء في الولايات المتحدة (وغيرها) قراءات قوية، ففي شهر فبراير الماضي.

ارتفع هذا المؤشر في الولايات المتحدة إلى 61,4 نقطة، وهو أفضل مستوى له منذ العام 2004، وارتفع معدل التوظيف في قطاع التصنيع أخيرا، حيث سجل 102 ألف وظيفة جديدة في الربع الأول من العام 2011، ولكن معدل التوظيف عموما بقي موضع شك، مع استمرار معدل البطالة مرتفعا عند نسبة 8,8٪ في شهر مارس الماضي.

وبالإضافة إلى ذلك، تزداد التوقعات بارتفاع التضخم ولكن المعدل الفعلي يبقى تحت السيطرة بحسب بيانات مؤشر أسعار المستهلك. ويبقى مجلس الاحتياط الفيدرالي، بالتفويضين الموكلين إليه وهما التوظيف والتضخم، أفضل المرشحين ليكون «آخر من يتبنى سياسات نقدية تشددية»، وهذا عامل ضاغط على الدولار الأميركي، من ضمن عوامل أخرى.

وبالنسبة إلى أوروبا، فإن البنك المركزي الأوروبي (الذي يركز في سياساته أكثر على التضخم) يؤشر إلى رفع أسعار الفائدة قريبا جدا، إذ تجاوز معدل التضخم في أسعار المستهلك في الاتحاد الأوروبي مستوى 2٪، وبلغ 2,6٪ في شهر مارس، أي أعلى بكثير من المستوى المطمئن لدول مثل ألمانيا.

ولفت «الوطني» الى ان أي ارتفاع في معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي لن يساعد على النمو الذي لاتزال دول كثيرة في أوروبا تجاهد لتحقيقه (يتوقع أن ينمو الاقتصاد الأوروبي بواقع 1,5٪ في 2011، تقوده ألمانيا بمعدل 2,5٪)، وبالإضافة إلى ذلك، قد يضيف ارتفاع معدل التضخم وتباطؤ النمو إلى مخاوف تلك الدول التي تكافح من أجل تسديد ديونها السيادية.

وفي اليابان، لايزال المسح جاريا لتقييم تكلفة عواقب الزلزال/ التسونامي الكارثي الأخير، ولكن بنك اليابان يوفر سيولة كبيرة وقد التزم مع شركائه في مجموعة الدول الصناعية السبع بمنع قيمة الين الياباني من الارتفاع (وأيضا من التدهور بشكل سريع).

ويبقى تأثير زلزال اليابان على الطلب العالمي على الطاقة غير واضح حتى الآن، وكذلك الأمر بالنسبة لاحتمالات التوقف عن التصنيع عالميا. ومن دون شك، سيتلقى الناتج المحلي الإجمالي الياباني ضربة في النصف الأول من العام 2011، ولكنه سيعاود النمو بعد ذلك.

أما في دول الخليج، قال «الوطني» ان التطورات الأخيرة دفعت إلى مراجعة معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الخليجي عام 2011 وخفضه من 5٪ إلى 4,5٪.

ورأى «الوطني» أن قطاعي المستهلكين والأعمال قد يصبحان أكثر حذرا، رغم أن ارتفاع الإنتاج النفطي وأسعار النفط من شأنه أن يدعم الناتج النفطي أكثر، وقد ينعكس تباطؤ الانتعاش العالمي وارتفاع معدلات التضخم (بشكل رئيسي أسعار المواد الغذائية في دول التعاون) أيضا على النمو الاقتصادي في المنطقة، لكن الإجراءات الرسمية القديمة والجديدة، والدعم الحكومي من شأنهما أن يوفرا دعما جيدا لمعدلات الإنفاق والنشاط الاقتصادي عموما.

ندوة «مصر والكويت» تؤكد ثقة المستثمرين بمستقبل واعد للاقتصاد المصري

اكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم ثقة القطاع الخاص الكويتي بالاقتصاد المصري وبقدرته على عبور جسر التغيير بكل كفاءة بما يسرع التنمية ويرسخ دعائم العدل الاجتماعي. جاء ذلك خلال افتتاح ندوة «مصر والكويت.. شركاء في التنمية» بمقر هيئة الاستثمار المصرية، وبمشاركة نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين في كل من مصر والكويت. واضاف الغانم في كلمته التي ألقاها خلال الندوة بالقول: نحن مطمئنون الى ان الاستثمارات الكويتية في مصر ستبقى وستحظى بأعلى مستويات الضمان والتشجيع على الصعيدين الرسمي والشعبي، واصفا زيارة الوفد الاقتصادي الكويتي لمصر بأنه «له طعم مختلف، فهو لقاء تتجاوب فيه دواعي المحبة ودوافع المصلحة وتجتمع عنده مشاعر القلب وقناعات العقل وتتكامل فيه اعتبارات السياسة مع مقتضيات الاقتصاد». وأوضح رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت أن «ما يزيد من قدر مهمتنا أن لقاءنا هذا يتم في وقت تحتفل فيه مصر بنجاح ثورة التغيير وتقف متوثبة أمام تحديات الاصلاح وفي وقت تحتفي فيه الكويت باستحقاقات التنمية المتوازنة وتفتح عينيها لرصد الأطماع التي تحاول استغلال انفتاحها ونهجها الديموقراطي»، مشيرا الى ان الثقة العميقة بالاقتصاد المصري تستند الى كثير من الحقائق والمؤشرات التي منها: استقرار سوق المال، وانسياب الملاحة عبر قناة السويس، والاحتياطي الكبير من العملات الحرة، والالتزام بضمان الودائع وحماية الاستثمارات، وأكد أن التزام الكويت بالوقوف الى جانب مصر هو التزام اخاء ووفاء مستحق لا خيار فيه، لافتا الى أن «زيارتنا حظيت بمباركة القيادة السياسية». من جانبه، أكد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل أنه آن الأوان للعمل يدا بيد في تنمية التجارة العربية البينية ورفع المعوقات لتصل الى مرحلة الاتحاد الجمركي العربي. وأضاف: آن الأوان أيضا لنرى استثمارات عربية في مشروعات صناعية وزراعية كبرى وفي مجالات تنمية التجارة الداخلية وفي مشروعات البنية التحتية من موانيء ومطارات وطرق وكهرباء ومياه واتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. من جانبه، أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر أسامة صالح أن العلاقات المصرية ـ الكويتية تعتبر نموذجا للعلاقات العربية ـ العربية المتميزة والتي شهدت ـ ولا تزال ـ نجاحات متواصلة على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية وذلك بفضل العلاقات المتميزة التي تربط بين حكومتي وشعبي البلدين.

د.رشيد الحمد وأسامة صالح وعلي الغانم وأحمد الوكيل (ناصر عبد السيد)

«الوطني للاستثمار» تنظم ندوة حول تمويل «الميزانين»

نظمت شركة الوطني للاستثمار حلقة نقاشية بعنوان «تمويل الميزانين ـ خيار إقليمي للتمويل»، حضرها مديرو الاستثمار والمختصون في مجال الاستثمارات البديلة من مختلف الشركات والمؤسسات المالية، وركزت على نقاش آلية تمويل الميزانين كحل تمويلي في ظل المناخ الاقتصادي الإقليمي حاليا.

وقد حاضر في الندوة، وهي الرابعة من سلسلة «حلقات النقاش لشركة الوطني للاستثمار» حيث أقيمت الحلقات السابقة في كل من دبي والرياض والكويت، مديرو إدارة الاستثمارات البديلة في شركة الوطني للاستثمار بالإضافة إلى ممثل شركة المحاماة الدولية، كينج آند سبالدينج.

وتحدث في الندوة كل من فيصل عبد اللطيف الحمد ووليد شريف، المديرين التنفيذيين في إدارة الاستثمارات البديلة في شركة الوطني للاستثمار، اللذين ناقشا ديناميكية تمويل الميزانين وخصائص صندوق شركة الوطني للاستثمار للميزانين.

كما تحدث في الندوة رئيس إدارة الاستثمارات البديلة في شركة الوطني للاستثمار أمجد أحمد عن المناخ الاستثماري إقليميا بشكل عام، وأدار جواد علي من شركة كينج آند سبالدينج نقاشا حول الاعتبارات القانونية وهيكلة تمويل الميزانين في الكويت.

وأشار امجد أحمد إلى أن هذه الحلقات النقاشية هي جزء من جهود شركة الوطني للاستثمار المستمرة للحفاظ على حوار مفتوح مع مجتمع الأعمال في الكويت ولتقديم المجال لإقامة نقاشات والعمل على إيجاد حلول لتطوير المناخ الاستثماري في المنطقة.

الجدير بالذكر أن صندوق الميزانين لشركة الوطني للاستثمار هو صندوق برأسمال 160 مليون دولار ويركز جغرافيا على دول الشرق الأوسط وتركيا، وقام الصندوق في العامين الماضيين بتمويل شركات في مختلف المجالات، منها التعليم والتغذية والنقل والطاقة.

فيصل الحمد خلال الندوة